# الدمخي: ما إجراءات «الشؤون» لمكافحة تجارة الإقامات؟

د.عادل الدمخي

وجه النائب د.عادل الدمخي سؤالا إلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سعد الخراز جاء فيه:

في ظل تزايد ظاهرة تجارة الإقامات وهو ما أشارت إليه جريدة القبس في ملف المنشور بتاريخ 3/31/ 2019.

يرجى تزويدي بالآتي:

1 ـ ما إجراءات الوزارة لمكافحة تجارة الإقامات؟

2 ـ يرجى تزويدي بإحصائية تبين عدد المخالفات «تجارة إقامات» التي رصدتها الشؤون وإحالتها للنيابة العامة لآخر 5 سنوات مع بيان الجهات الأكثر مخالفة خلال الفترة المذكورة؟

3 ـ يرجى تزويدي بأسماء الشركات أو الشخصيات أو الجهات التي تم تحويلها للنيابة مع بيان الحكم الابتدائي والنهائي في كل قضية على حدة؟

# الشاهين: قيام هيئة الغذاء بإعادة توصيل وتوزيع الطعام لمن يستحقه

أسامة الشاهين

قدم النائب أسامة الشاهين اقتراحا برغبة جاء فيه:

تقوم العديد من المطاعم بمختلف أنواعها وصالات الأفراح والمناسبات والفنادق بإلقاء الفائض من الأطعمة المجهزة وغير المستهلكة في الحاويات الخاصة ببلدية الكويت ليتم إتلافها، وهذا الأمر مناف لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف والذي يحث على حفظ النعمة وحسن استغلالها.

ونظرا لوجود فئة من العمال وغيرهم في الكويت غير قادرة على الإنفاق وبحاجة ماسة لهذه الأطعمة الفائضة، ونظرا لكون الغذاء المهدر يبلغ 42٪ من إجمالي الطعام المنتج حول العالم، وحيث ان القانون رقم (112) لسنة 2013 بإنشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية ينص في المادة (5) منه على أن من أهداف الهيئة «تقرير اللوائح الخاصة بتدقيق متطلبات سلامة الغذاء والتغذية... وتداول ونقل وتوزيع وتخزين وبيع الغذاء». لذلك أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: (نص الاقتراح): «قيام الهيئة العامة للغذاء والتغذية بوضع شروط وآليات تسلم الطعام الفائض من الفنادق والمطاعم وصالات الأفراح والمناسبات، والتأكد من مدى صلاحيته، والعمل على إعادة توزيعه وتوصيله لمن يستحقه».

# المطيري لقبول حملة شهادات دور القرآن في وظائف الإمامة والخطابة

ماجد المطيري

أعلن النائب ماجد المطيري عن تقديمه اقتراحا برغبة بشأن قبول حملة شهادات دور القرآن الكريم في الوظائف الدينية. وقال في مقدمة اقتراحه إنه نظرا للمدة التي يقضيها الطالب في دور القرآن الكريم والتي تتجاوز أربع سنوات وقد تصل إلى ست سنوات والمناهج التي يجتازونها في هذه المدة، فيجب الاستفادة من خبرتهم ومن مخرجات إدارة الدراسات والشؤون الإسلامية. وقد فرغت دور القرآن الكريم، من أجل الطلبة إدارة بكامل إمكاناتها ويتضمن ذلك تخصيص معلمين أفاضل ومناهج دراسية في غاية الجودة ويجب الاستفادة من مخرجات هذه الإدارة. ونص الاقتراح على ما يلي: قبول حملة شهادات دور القرآن الكريم، في الوظائف الدينية مثل (الإمامة والخطابة والمؤذن ومعادلتها بشهادة المعهد الديني).

# عبدالله: ما عدد المواطنات من ربات البيوت غير العاملات وغير المتقاعدات؟

د. خليل عبدالله

وجه النائب د. خليل عبدالله سؤالا إلى وزير الدولة للشؤون الاقتصادية بشأن الاستفسار عن التعداد الخاص بالمواطنات الكويتيات ربات البيوت غير العاملات، ومن غير المتقاعدات واللاتي لا يمنحن مساعدات اجتماعية ولا يملكن مصدر دخل ثابتا ممن بلغن فوق الخمسين عاما.

وطالب بتزويده وإفادته بالآتي:

1 ـ كشف إحصائي بعدد المواطنات الكويتيات من ربات البيوت غير العاملات وغير المتقاعدات فوق سن الخمسين.

2 ـ كشف إحصائي بعدد المواطنات الكويتيات اللاتي لا يمنحن مساعدات اجتماعية ولا يملكن مصدر دخل ثابتا ممن بلغن فوق سن الخمسين.

### سأل عن المعايير والضوابط والشروط التي وضعتها وزارة التربية لتعيين المعلمين سواء كانوا كويتيين أو وافدين

# الكندري لإنشاء مركز إعلامي لدحض وتدمير ما يظهر من الشائعات قبل انتشارها

عيسى الكندري

قدم نائب رئيس مجلس الامة عيسى الكندري اقتراحا برغبة جاء فيه: تعد الشائعات من أخطر أساليب الحرب النفسية التي تعتمد عليها قوى الشر في مواجهة الدول العربية عامة ودول الخليج خاصة، وتستهدف الشائعة بث الرعب وتدمير الروح المعنوية لدى المجتمع الذي تبث سمومها فيه، وافساد العلاقة بين الحاكم والمحكومين تمهيدا لإشاعة الفوضى والبلبلة في البلاد بهدف إسقاط الدولة وهدمها.

وصياغة الشائعة واختيار وقت بثها عمل احترافي تقوده مجموعة من الشركات العالمية ومما يساعد على انتشار الشائعة انتشار النار في الهشيم هو اعتقاد قطاع كبير في المجتمع صحة الشائعة وأنها تهدف إلى الخير خلافا للحقيقة دون فحصها والتأكد من مدى صحتها وذلك بالرجوع إلى الأجهزة الحكومية لمعرفة الحقيقة قبل أن يقوم بترديدها على أنها حقيقة وفي أحيان كثيرة تضاف إلى الشائعة أمور كثيرة بدافع التأكيد على صحتها وفي ذلك بلاء عظيم وشر مستطير.

ونظرا لخطورة الآثار المترتبة على انتشار الشائعات، ورغبة في التصون للمصالح العليا للبلاد من خلال وأد الشائعات وهي ما زالت في المهد، وذلك بإثبات الحقيقة وذكر الواقع بأسلوب سهل وعرض مبسط لصد أي هجمات تأتي بها الشائعات بين الحين والآخر، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: إنشاء مركز إعلامي يتبع مجلس الوزراء تكون مهمته دحض وتدمير ما يظهر من الشائعات بالسرعة الممكنة قبل انتشارها.

كما وجه الكندري سؤالا الى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.حامد العازمي جاء فيه: يتلقى المعلمون أفلاذ الأكباد ليشكلوا هذه العجينة اللينة على النحو الذي يجعلهم قادرين على مواجهة حياتهم العملية. ولا شك في أن هذه المرحلة هي أخطر المراحل التي يمر بها براعم هذا الوطن، فإذا لم يكن المعلم على درجة عالية من العلم ومزودا بالخبرة فستكون صورة المخرجات ناقصة وربما مشوهة، وسيقع عبء الخسارة على أبناء الوطن وسيجني الأهل الخيبة، كما سيصاب الوطن بالحسرة، وهذا هو الخسران المبين أما إذا كان المعلم على درجة كبيرة من العلم، والثقافة، والمعرفة فسيكون قدوة جيدة ومثلا حسنا، وسيكون هذا النبع الفياض كالتربة الصالحة التي تعطي في النهاية ثمارا طيبة.

المعلم هو الضلع الأهم والعمود الفقري الذي يتوقف عليه نجاح أو فشل العملية التعليمية، لكن الأصعب من ذلك هو عملية البحث وحسن اختيار المعلم، وأن يمنح الدخل المناسب وتتوافر له المزايا التي تليق وتتوازي مع عظم العمل الذي يقوم به، فهو بمنزلة مصنع الرجال الذي يقدم للدولة الكوادر الوطنية القادرة على تحمل مسؤولية العمل الوطني في شتى مجالات الحياة فإذا حسن اختيار المعلم حسن ما يصنعه، وما ينتجه، وما يقدمه للوطن، إن مهمة المعلم لا تقل أهمية من عمل الطبيب أو المهندس إن لم تفقها، لأن الطبيب والمهندس وغيرهما من الكوادر الوطنية هم جميعا من صنع المعلم ونتاج عمله ومن ثم يجب ألا تترك عملية اختيار المعلم للأسلوب المبتثر الذي تتم به، وألا يسمح لأي شخص بمزاولة مهنة التدريس لمجرد أنه يحمل مؤهلا جامعيا، فالأوضاع الحالية تحتاج إلى وقفة جادة وأن يمنح من يرخص له بمزاولة مهنة التدريس (إجازة تصدر من الجهة المختصة، وأن توصد الأبواب في وجه الأدعياء والدخلاء الذين يدمرون ولا يبنون حتى أصبحت مهنة التدريس سلعة يعلن عنها في الصحف دون ضوابط).

وعليه يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ ما المعايير والضوابط والشروط التي وضعتها وزارة التربية لتعيين المعلمين سواء كانوا كويتيين أو وافدين في المدارس الحكومية على مستوى جميع المراحل التعليمية وسواء كان اختيار الوافدين بطريق التعاقد المحلي أو الخارجي؟

2 ـ ما خطة الوزارة في تحديد المواصفات المطلوبة في المعلم للارتقاء بالعملية التعليمية وضمان الحصول على مخرجات جيدة تفيد المجتمع وتقلص من أعداد الوافدين؟

3 ـ لماذا لا تمنح وزارة التربية إجازة لمزاولة مهنة التدريس بحيث يحظر على كل من لا يحمل هذه الإجازة مزاولة هذه المهنة السامية؟

### طالب بإيجاد مشاريع لتوظيف الكويتيين بدلاً من الوافدين

# الطبطبائي يطالب وزير الدفاع بالتحقق من مناقصة تبديل الزي العسكري

عمر الطبطبائي

مشاهدة الفيديو

أكد النائب عمر الطبطبائي ان هناك مناقصة عجيبة عن الزي العسكري في وزارة الدفاع، مشيرا إلى أنه وجه أسئلة برلمانية لوزير الدفاع عن المناقصة حيث تم التعاقد مع احدى الشركات لتبديل الزي العسكري وقيمة المناقصة 25 مليون دينار.

وقال الطبطبائي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة «لا نعلم شيئا عن تاريخ الشركة، وفي اللجنة المالية نسمع أطراف حكومية تقول ان الحالة المالية للدولة سيئة وبعد عامين سنسحب من احتياطي الأجيال وهذا صحيح اذا عندنا مناقصات بهذه الطريقة طبيعي كل الفلوس راح تروح»

وأضاف أن الشركة ضاعفت (دبلت) اسعار التوريد فمثلا بعض البدلات العسكرية زادت من 13 حاليا إلى 26 دينارا في المناقصة الجديدة وطالبين في الوزارة أرقاما خيالية لا يحتاجونها رغم ارتفاع الاسعار.

وأوضح «لذلك قدمت اسئلة برلمانية لكي يتريثوا في الموضوع ويتحققوا منه خاصة ان الطريقة المستعجلة التي يعملون بها أمر غريب».

وديوان المحاسبة كتب للوزارة انه يتمنى تقدير الاحتياجات بطريقة أكثر دقة في المستقبل.

وأشار إلى أن المناقصة تتضمن أيضا بريهة عسكرية بسعر ثلاثين دينارا وعلى وزير الدفاع التحقق من الأمر لأنه لدينا 120 الف بدلة موجودة، ماذا سنفعل فيها وهل سنرميها؟.

وقال «نعرفك يا وزير الدفاع ونعرف نظافتك وعليك التحقق من هذا الموضوع».

من ناحية أخرى، قال الطبطبائي إن الموضوع الثاني الذي يريد التحدث عنه هو عن الكويتيين الذين لا يجدون وظائف.

وبين أن مفهوم الوظيفة ليس تكديس الوزارات بالموظفين لكن توفير احتياجات المشاريع من التخصصات المختلفة وواضح أن التخطيط لهذا الموضوع اسوأ من السوء.

وأوضح أنه على سبيل المثال مهندسو البترول لا مكان لهم في دولة من أغنى دول العالم في البترول لأن مؤسسة البترول التي تفرض اختيارات وشروطا تعجيزية. وبين ان هناك عدم ثقة في المواطنين واغلب الأماكن فيها وافدون وبأعداد كبيرة ويأخذون أماكن المواطنين.

وبين انه قدم اليوم أسئلة برلمانية أيضا في هذا الموضوع.

واضاف «نحذر اي وزير من انه إذا لم يجب عن اسئلتنا البرلمانية وتساءل» كم عدد غير الكويتيين المعينين على بند المكافآت والعقود».

وأضاف «كل الوزراء ينقادون بشكل او بآخر للمستشارين الوافدين لديهم.. واحتاج الى كشوفات باسمائهم وعدد المرات التي تم التجديد لهم».

وقال «لا ترقعون فشلكم في ادارة الدولة من جيب المواطن».

وكشف أن لديه ورقة سيقدمها بالحلول لمشكلة توظيف الكويتيين في النفط وسيناقشها.

وقال انه من بين الحلول انه يجب تعيين مهندسي البترول العاطلين عن العمل فورا، واعفاء مهندسي البترول من بعض الشروط لتعطلهم عن العمل عدة سنوات.

وأيضا تقليل تخصص هندسة البترول بالجامعة والبعثات الخارجية ومن الحلول كذلك وضع آلية تعيين مهندسي البترول في النفط مثل آلية تعيين الأطباء والمعلمين بأن يتم تعيين مهندس البترول فورا في النفط.

وشدد على ضرورة معرفة احتياجات سوق العمل لأن من يتخرج هم ابناؤنا جميعا وبدلا من تخريج 400 مهندس بترول سنويا يجب التوسع في التخصصات الأخرى في الهندسة.

وقال انه لا توجد ازمة في الوظائف وهي متوافرة لكن توجد سوء إدارة وعدم تخطيط، وأكد الطبطبائي أن هذا بداية تصعيد واذا لم يحل ملف التوظيف فإنه سيصل للاستجواب سواء للوزير او لرئيس مجلس الوزراء.

### تماشياً مع التشريعات والمواثيق الدولية التي صادقت عليها الكويت

# الدلال يطالب بتطوير الحدائق العامة في جميع المناطق السكنية

محمد الدلال

تقدم النائب محمد الدلال باقتراح برغبة قال في مقدمته: جاءت التشريعات الكويتية وكذلك المواثيق الدولية التي صادقت عليها الكويت داعمة لحماية البيئة ومنادية بوجود مناطق خضراء وحدائق عامة في الدولة والمناطق السكنية تكون متنفسا للمواطنين والمقيمين ومصدر أكبر للهواء والأكسجين، اضافة إلى مكان للتجمع العائلي وممارسة الرياضة. وأضاف الدلال أنه من هذا المنطلق تكمن أهمية الاعتناء بالحدائق العامة في المناطق السكنية وتطويرها وهو ما نادى به كل من تشريعات الهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية، إضافة إلى قرارات مجلس الوزراء في هذا الخصوص، وبضرورة وجود مجتمع مدني يدعم الدولة في النهوض وتطوير الحدائق، ومن ذلك منح دور أكبر للجمعيات التعاونية في دعم وتطوير الحدائق العامة.

ونص الاقتراح على الآتي:

قيام كل من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية واتحاد الجمعيات التعاونية بعمل مذكرة تفاهم تهدف إلى قيام الجمعيات التعاونية وفق ضوابط متوافق عليها بدعم وتطوير والنهوض والارتقاء بالحدائق العامة في المناطق السكنية.

# ..وما أسباب قيام عدد من الوزارات بزيادة الرسوم مقابل خدماتها؟

وجه النائب محمد الدلال سؤالا إلى وزير المالية د.نايف الحجرف قال في مقدمته: ازدادت حالات قيام عدد من الوزارات ومؤسسات الدولة بزيادة الرسوم التي تتقاضاها مقابل الخدمات التي تقدمها تلك الوزارات أو المؤسسات للمواطنين والمقيمين، وذلك على نحو يخالف للدستور والقانون رقم 79 لسنة 1995 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة، حيث نص المادة 1 من القانون أعلاه «لا يجوز إلا بقانون أن تزيد الرسوم والتكاليف المالية الواجب أداءها مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة التي تقدمها الدولة عن قيمتها في 31 ديسمبر 1994»، ونظرا لما تقوم به عدد من الجهات من تجاهل لهذا القانون واصدار قرارات بزيادة الرسوم وهو ما يعد مخالفة صريحة يستوجب المساءلة، لذا يرجى افادتنا بالتالي:

1 ـ هل زيادة الرسوم التي قامت بها عدد من الجهات الحكومية وبصفة خاصة وزارة الداخلية، بلدية الكويت.. إلخ والتي صدرت بها قرارات بذلك تمت بموافقة وزارة المالية وهل تم أخذ رأى وزارة المالية بشأن زيادة الرسوم في تلك الجهات، وعلى أي أساس قانوني وافقت وزارة المالية على زيادة الرسوم أو استغلال تلك الإيرادات على نحو مخالف للقانون رقم 79 لسنة 1995 في شأن الر7سوم والتكاليف العامة؟

2 ـ يرجى تزويدي بقيمة الإيرادات التي تصل إلى وزارة المالية والمحصلة كرسوم ما بين مقابل الانتفاع بالخدمات من كل وزارة أو جهة حكومية مع تبيان الأساس القانوني لكل رسم من تلك الرسوم وهل صدر به قانون أو قرار من الجهة الطلبة للرسوم.

3 ـ هل توجد مخالفات أو ملاحظات سجلت من قبل الأجهزة الرقابية (ديوان المحاسبة ـ جهاز المراقبين الماليين) بشأن الرسوم التي تتقاضاها الأجهزة الحكومية والتي تمثل إيرادات في ميزانية الدولة، وما رأي وزارة المالية على تلك المخالفات والملاحظات؟ مع تزويدي بنسخة من ذلك.

# .. ويسأل العازمي عن صحة حصول مواطنين على شهادات جامعية غير معترف بها

وجه النائب محمد الدلال سؤالا إلى وزير التربية والتعليم العالي د.حامد العازمي قال في مقدمته: تداولت وسائل التواصل الاجتماعي قائمة بأسماء عدد من المواطنين الحاصلين على شهادات عليا (ماجستير + دكتوراه) من جامعة يطلق عليها الجامعة الأميركية بأثينا وتتوارد الأخبار بأن الجامعة المذكورة جامعة وهمية وغير مجازة وما يصدر منها من شهادات تعتبر مزورة، وبافتراض صحة هذا الخبر المتداول ونظرا لخطورة هذا الخبر.

وطالب إفادته وتزويده بالآتي:

1ـ ما مدى صحة المعلومات المتداولة بشأن حصول عدد من المواطنين على شهادات من جامعة غير معترف بها وغير مجازة يطلق عليها الجامعة الأميركية بأثينا (مرفق ما هو متداول).

2ـ كم عدد الأسماء المرفقة في الجدول تم اعتماد شهاداتهم الدراسية في وزارة التعليم العالي وما أوضاعهم القانونية حاليا.

3ـ هل تم التحقيق فيما يتعلق بمن حصل على شهادة من الجامعة الأميركية أثينا، ومتى تم التحقيق وهل تمت إحالة المخالفين والمتجاوزين إلى النيابة العامة وكم الاعداد من تمت إحالتهم للنيابة العامة.

4ـ هل قامت وزارة التربية والتعليم العالي بمراسلة ومخاطبة الجهات التابعة لها (جامعة الكويت ـ الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ـ الجامعات الخاصة.. إلخ) والجهات الحكومية الأخرى بشأن الشهادات غير المعتمدة والمتعلقة بخريجي الجامعة الأميركية بأثينا وما نتائج هذه التحركات والمراسلات.